



PREPARATORY ACTION 'CULTURE IN EU EXTERNAL RELATIONS'

الملخص التنفيذي

Engaging the World: Towards Global Cultural Citizenship



preparatory action
CULTURE *in* EU EXTERNAL RELATIONS



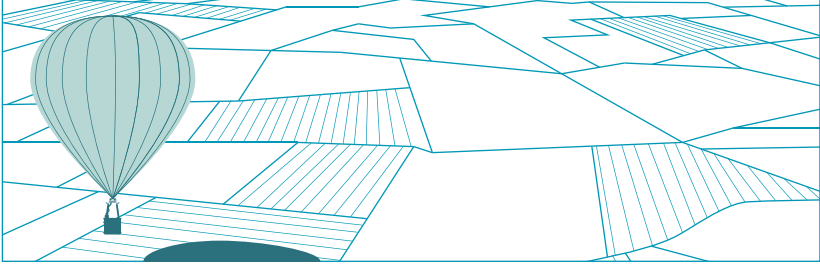
www.cultureinexternalrelations.eu

© European Union, 2014

Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.

This document has been prepared for the European Commission; however, it reflects the views only of the authors, and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

This translation has been completed at the initiative of the Preparatory Action's Consortium for dissemination purposes.



المخلص التنفيذي

يمثل هذا التقرير نتيجة تحقيق استمر ستة عشر شهرًا وكان محور الإجراءات التحضيرية الخاصة بـ“ دور الثقافة في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي“. شمل التحقيق 54 دولة - منها 28 دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي و16 دولة تشملها سياسة الجوار الأوروبية¹ و10 دول من دول الشراكات الإستراتيجية.² كشف التحقيق عن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها دور الثقافة في العلاقات الأوروبية الدولية فضلاً عن أنه بحث في الطرق التي استعان بها الفاعلون الأوروبيون لنشر الثقافة والتعبير الثقافي في العديد من العلاقات مع نظرائهم في الأماكن الأخرى. وقد شمل هؤلاء الفاعلون الأوروبيون الدول الأعضاء والفنانين وغيرهم من المنشغلين بالفنون والثقافة (وعادة ما يُطلق عليهم في دوائر الاتحاد الأوروبي اسم “النشطاء الثقافيون“) وكيانات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الإنتاج الثقافي و/أو تقديمه وقطاع الأعمال وإلى حد ما المؤسسات الأوروبية.

¹ الدول التي تشملها سياسة الجوار الأوروبية هي : الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروس ومصر وجورجيا وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ومولدوفا وفلسطين وسوريا وتونس وأوكرانيا.

² دول الشراكة الإستراتيجية هي : البرازيل وكندا والصين والهند واليابان والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت ذاته ، قدم التحقيق تحليلاً لطبيعة شراكة الأطراف المؤثرة من البلدان غير الأعضاء مع الفاعلين الثقافيين الأوروبيين وكيفية رؤيتهم لعلاقاتهم بأوروبا . كما كشف النقاب عن تطلعاتهم وتوقعاتهم للمستقبل . وأكد أيضاً أن العديد من الأفراد في العالم لديهم رغبة قوية في الاشتراك بالعمل الثقافي مع أوروبا . علاوة على ذلك ، أظهر التحقيق الطرق المتنوعة التي يجذبهم بها ”السرد“ الأوروبي ، إذا استخدمنا المصطلح الشائع حالياً ، خاصة عن طريق التنوع الثقافي في أوروبا ، وأيضاً من خلال القيم الأساسية مثل حرية التعبير ومن خلال قدرة الصناعات الثقافية والإبداعية في أوروبا .

إلا أنه كشف أيضاً عن العديد من المواقف الدولية ذات الامتيازات التي تتبناها أوروبا وتواجه منافسة قوية ومتنامية من الدول والمناطق الأخرى . وهو ما يؤكد على صحة موقف الاتحاد الأوروبي بالتزامه بتعزيز دور الثقافة في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء – والجمعيات – ويؤكد على صحة العملية التي تديرها المفوضية الأوروبية منذ عام 2007 بعنوان ”الاتصالات على جدول الأعمال الأوروبي للثقافة في عالم يتحول إلى العولمة“ والتي أيدها البرلمان والمجلس عام 2008.³

يكشف التقرير النقاب عن الكيفية التي قامت بها الدول الأعضاء والعديد من مؤسساتها المستقلة غالباً والجمعيات الثقافية المدنية والمؤسسات الأوروبية بتوطيد روابط التعاون والتبادل في مجالات التعبير الثقافي والفكري المختلفة مع الدول والمناطق الشريكة . ولم تقتصر هذه الروابط على جميع المجالات المتنوعة للفنون والتراث فحسب ، بل تضمنت أيضاً التعليم العالي وخاصة الدراسات الإنسانية . وبالرغم من أن الدول الأوروبية قد نجحت بالفعل في أن تقدم للعالم صورة من المساحة المشتركة بينها بوصفها وحدة للإبداع والتنوع الثقافي ؛ فإن التحقيق يقترح أن الوقت قد حان لتخطي فكرة أن تعمل أوروبا بمفردها وأن عليها التوجه لمشاركة باقي دول العالم عن طريق التعلم والتشارك المتبادلين . إن تبني هذه التوجهات يعني

³ «قرار المجلس الصادر 16 نوفمبر 2007 حول جدول الأعمال الأوروبي للثقافة» ، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (2007/287/01) متوفر على الإنترنت على الرابط التالي: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2007:287:0001:0004:EN:PDF>

تبنى روح المواطنة الثقافية العالمية التي تقرُّ بالحقوق الثقافية والمسؤوليات المشتركة التي تتوقف على دخول الجميع في إطار التضامن العالمي ومشاركتهم به .

وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك في عالم تصبح فيه جميع الممارسات الثقافية عابرة للحدود الوطنية وعابرة للحدود القارية بشكل متنامٍ ، إذ لا يزال الفنانون والمبدعون في كل مكان يتمتعون بالمصداقية مع أنفسهم على الرغم من لجوئهم للاستعانة بالمراجع والأساليب والإستراتيجيات العالمية؟ إن التحدي الذي تواجهه أوروبا في هذا العالم المتعدد الأقطاب يتمثل في الحفاظ على صدقها مع نفسها ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه سعيها إلى أن تبدع في خلق مكان لنفسها في عالم يتسم بتعدد الهويات وانفتاحها وينزع إلى العولمة ووسط عمليات التحول الثقافي والاجتماعي الدائمة . وتتضمن القوى الإيجابية التي تشكل هذا التحول الثورة الرقمية والتوسع الأسي لوسائل التواصل الاجتماعي والتغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم . وعلى الرغم من ذلك ، لا يخلو الأمر من وجود جانب مظلم لهذه العولمة . فيواجه الفاعلون الثقافيون في كل من أوروبا وغيرها التركيز المتنامي للملكية والسلطة في أيدي تكتلات ضخمة عابرة للحدود الوطنية وفي عدد محدود من المدن والمناطق التي تتمتع بالامتيازات . وهذا التركيز يحد بالفعل من الحرية والإبداع الثقافيين . كما أنه يقيد نطاق التبادل الثقافي العابر للحدود الوطنية ما لم يتم وضع الآليات اللازمة لدعم المشروعات الثقافية المحلية صغيرة النطاق .

يلقي التقرير الضوء على الطرق التي يمكن أن تستخدم بها زيادة الانخراط الثقافي مع باقي دول العالم مصالح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومثله العليا . ويتضح أن من شأن هذه المشاركة أن تعود بالنفع على كل من الحوار بين الثقافات والتضامن العالمي . كما أنها تعزز من احترام التنوع الثقافي والتأكيد عليه . فضلاً عن دعمها للتجارة والاستثمار والتنافسية . وبالمثل فإنها قد تدعم الابتكار والتطوير وفقاً للتصور الذي وضعته اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي عام 2005 - إذا نجح الاتحاد

الأوروبي في تنفيذ الأحكام الرئيسية الخاصة بهذه المعاهدة الدولية بطريقة أكثر فاعلية مما عليه حتى الآن . وقد أكد التقرير أيضاً على أهمية القيمة الجوهرية المضافة لازدهار الثقافة وثناء التبادل الثقافي . وتحظى القيمة الجوهرية المضافة في الوقت الراهن بمزيد من الاعتراف في جميع أنحاء العالم .

وبناءً على التحقيق ، أبرز التقرير نقاط القوة والضعف في العلاقات الثقافية الأوروبية الدولية حتى وقتنا الحالي ، وصب تركيزه على الفرص التي ينبغي استغلالها ، والعراقيل التي ينبغي التغلب عليها . كما يطرح دروساً مهمة تتعلق بصناعة السياسات في هذه المنطقة . ويحدد التقرير ويبحث في الطرق التي يمكن من خلالها للموارد الثقافية ، التي انتشرت في ظل المواطنة الثقافية العالمية ، أن تقدم الأدوات الأساسية لتقوية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وللفاعلين العموميين والمدنيين التابعين لهما وزيادتها . فضلاً عن إباطه اللثام عن القيمة المضافة القوية التي يمكن لإستراتيجية تستند إلى الثقافة منحها لجميع هؤلاء الفاعلين الأوروبيين . ويقدم التقرير خارطة طريق لهذه الإستراتيجية حيث تتكون من المبادئ التي ينبغي أن توجّه هذا النوع من المشاركات الثقافية الدولية .

ويحدد الفصل المعنون "توصيات للمضي قدماً" لبنات البناء الرئيسية للطريقة التي يمكن أن تجمع العديد من أصحاب المصلحة - أي الدول الأوروبية الأعضاء والقطاع الثقافي والمجتمع المدني الأوروبي وعالم الشركات والمؤسسات الأوروبية - والتي يمكن بها أن تصبح خياراً "مربحاً" لجميع الأطراف .

وتتناول المجموعة الأولى من لبنات البناء المبادئ الأساسية للقيم بالإضافة إلى الأسلوب . وتتضمن المبادئ المستندة على القيمة المعاملة بالمثل والتبادلية ، وخاصةً الاستماع والتعلم المتبادلين ، والدعم الأكثر قوة للتنوع الثقافي في ضوء اتفاقية اليونسكو لعام 2005 ، واحترام التعبير الصريح ، والتفكير النقدي والنقاش الحر ، لا سيما بخصوص السبل التي يتبنى بها الفنانون والنشطاء الثقافيون القيم الأوروبية

بطرقهم الخاصة والمتنوعة ويكيفونها كما يتفق لهم . وبإيجاز ؛ ” يجب أن يستعد الأوروبيون لسؤال ” الآخر“
عما يريده بالفعل⁴ .”

وفيما يتعلق بالأسلوب ، فيشدد التقرير على الحاجة للموازنة بين المسؤولية الحكومية والممارسة المستقلة لمبدعي الثقافة ومنظمتهم . ومن ثمَّ ينبغي أن يجمع تخطيط العلاقات الثقافية وتنفيذها جميع الأطراف الثقافية المؤثرة منذ البداية ، بما يتضمن الشركاء من الدول غير الأعضاء : إذ يُعد الإبداع المشترك (”الإبداع التعاوني“) للمشروعات الجديدة حجر الأساس للروابط العميقة والدائمة . وعلاوة على ما سبق ، ونظرًا لأن العلاقات الثقافية الهادفة لا تتجلى آثارها إلا على المدى الطويل ، فلا يمكن تنفيذ أي ” حلول سريعة“ في هذا المجال . كما لا يوجد حل واحد يناسب جميع المواقف : فينبغي تعديل أنماط العلاقات الثقافية على أساس كل حالة على حدة . ولا ينبغي أن تقتصر هذه العلاقات على تقديم الثقافات الأوروبية للآخرين والعكس فقط بالرغم من أهمية هذا الجانب بلا ريب . ولكن بدلاً من ذلك ، ينبغي منح الأولوية لمشاركة الخبرات الأوروبية المتعددة والمتنوعة في بناء القدرات الثقافية وإدارتها . وفي النهاية ، لا يمكننا توقع أن تحقق نشر الثقافة في العلاقات الخارجية فائدة كبيرة ما لم يتم تبسيط الإجراءات الخاصة بطلبات تلقي تمويل الاتحاد الأوروبي وزيادة فرص الحصول عليه إلى درجة كبيرة .

ويبحث التقرير أيضاً الطرق التي يمكن من خلالها التسوية بين الحاجات الملحة للتنوع والقواسم الأوروبية المشتركة . وحتى تتمكن من تعزيز التنوع الثري للثقافات الأوروبية وتتمكن من خدمة المصالح الأوروبية الواسعة ، فمن الضروري إجراء المزيد من الاتصالات والتنسيق الإستراتيجي ، فضلاً عن الحاجة إلى إظهار مزيد من الفاعلية والكفاءة في البُعد العابر للحدود الوطنية ، بدلاً من إضافة طبقات جديدة من البيروقراطية . فالاتحاد الأوروبي ذاته يحتاج لتحقيق الترابط بين وسائله وأدواته المختلفة والكيانات

4 . السير مارتن دافيدسون ، المدير التنفيذي للمجلس البريطاني ، في المؤتمر الدولي ببروكسل ، 8 أبريل 2014 .

والفاعلين المسؤولين عنها . وبافتراض أن اختصاصات العلاقات الخارجية ستظل في أيدي الدول الأعضاء بشكل أساسي ، فإن مدى التقدم سوف يعتمد أيضاً على تحقيق التكامل الفرعي ، والذي من خلاله تدعم المؤسسات الأوروبية الدول الأعضاء ومنظمات الخبراء في توصيل المشروعات ”الأوروبية“ والتي تُعد أكثر من مجرد المجموع الذي يضم العديد من المشروعات الوطنية .

وفي ضوء هذه المبادئ ، يستمر الفصل الأخير في تقديم مجموعة من التوصيات التنفيذية . وهي تتعلق بكلٍ من الابتكارات في ممارسة الثقافة في العلاقات الخارجية والآليات التي ينبغي تنفيذها وفقاً لأولويتها . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1 . ينبغي تنفيذ إطار عمل إستراتيجي وتوفير فريق عمل متخصص والحرص على إجراء التنسيق المناسب . وقد يتطلب هذا الإطار الإستراتيجي من الفاعلين الرئيسيين (ومؤسسات الاتحاد الأوروبي) الموافقة على آلية تنسيق محدودة ولكنها قوية في نفس الوقت ضمن إطار الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) بحيث يمكن الاعتماد عليها في جميع المديرات العامة المعنية التابعة للمفوضية الأوروبية ، في الاتصال والتواصل مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية المؤثرة والمجتمع المدني أيضاً . وينبغي تعيين الأفراد ذوي المعرفة والخبرة الثقافية ضمن وفود الاتحاد الأوروبي المنتقاة وذلك لتمكين العلاقات الثقافية وتيسيرها .

2 . الإدارة: من الضروري أن تتسم هياكل وأساليب العمل بمؤسسات الاتحاد الأوروبي بالمرونة الكافية التي تسمح بتعديلها إلى نظام إداري مشترك ومتعدد الطبقات . وينبغي أن يكون ”الحكم بنظام العلاقات المتغيرة هو الطريق إلى التقدم . وتحتاج عمليات صنع القرار ضمان تحقيق الشفافية والفاعلية والمساءلة ، وينبغي أن تعالج ليس مصالح الأطراف الأوروبية المؤثرة فحسب ولكن تلك أيضًا الخاصة بالأطراف المشاركة . ويجب أن يدعم دور التيسير الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي حوارًا حقيقيًا شاملاً . ويجب الاعتراف بدفاع الاتحاد الأوروبي عن قيم معينة وإعلان ذلك صراحةً ، وذلك حتى يتسنى للثقة والاحترام أن يكونا بمثابة الأساس القوي الذي تستند إليه المشاركة مع الآخرين .

3 . يجب البحث بجدية عن أساليب جديدة للتمويل وجمع الأموال مثل التمويل المشترك والتمويل الجماعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص ، والجمع بين المنح والقروض وإنشاء الصناديق الاستثمارية . ويجب أيضًا إعادة النظر في دور القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والشركات الراعية ومنظمات التمويل المستقلة الأخرى وتكييفه مع متطلبات العلاقات الثقافية الدولية . وتظهر الإمكانيات بوضوح في مجالات مثل الصناعات الثقافية والإبداعية ، وفي المجموعات ”الخاصة“ في مناطق الاحتياج مثل الأحياء الحضرية .

4 . يجب جمع الموارد، في إطار من التكاملية “الذكية” التي تعتمد على التعاون المتبادل المتفق عليه بين الدول الأعضاء، لا سيما عبر مؤسساتها الثقافية والمُلتحقين بالخارج، وأيضًا عبر العلاقات والشبكات المتعددة للمجتمع المدني الثقافي التي تعمل بالتوازي مع الحكومات.

5 . الحاجة لتحسين التواصل والذي يعد قاصرًا على مشاركة واعي الجمعيات الأوروبية بالالتزام بإنجاح القطاعات الثقافية لديها، وتوضيح السبب في التزام الاتحاد الأوروبي ذاته بتقوية دور الثقافة في العلاقات الخارجية. وينبغي أن تتواصل الدبلوماسية العامة للاتحاد الأوروبي مع مختلف الجماهير بطريقة أكثر إبداعية وأن توضح لها فرص العلاقات الثقافية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وغيرهم من الفاعلين والمؤسسات. وينطوي هذا أيضًا على اعتماد الاتحاد الأوروبي على التعددية اللغوية في تعامله مع باقي دول العالم وليس مع الدول الواقعة داخل حدوده فحسب.

6 . يجب التخلص من حواجز التنقل بما يصب في صالح إنشاء علاقات ثقافية مكثفة والسماح بمزيد من التدفق الإبداعي وفقًا للتصور الذي طرحته اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي عام 2005. ولهذا السبب، يجب أن تكون مراجعة نظام التأشيرات الذي يسري على النشطاء الثقافيين أولوية لدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

7 . تقوية المجتمع المدني في الدول التي تشهد تحولات اجتماعية وسياسية كبرى ، يجب أن تكون أولوية ثقافية لأوروبا . ومن الضروري نشر المزيد من الموارد من خلال القنوات غير الحكومية ، وبعبارة أخرى ؛ على المستوى “الشعبي” . وهذا يلزم على وجه التحديد في الدول التي تفتقر لسياسات الدولة أو موارد التمويل المحددة بوضوح .

8 . ومن الضروري كذلك تحقيق توافق أفضل مع ثقافات الشباب . لا تزال العلاقات الثقافية الدولية بعيدة عن المصالح والممارسات الثقافية للشباب . ومن غير الممكن التعويل على نجاح أي إستراتيجية مستقبلية للاتحاد الأوروبي إذا لم تتأسس مباشرة داخل البيئة الثقافية التي يبني فيها الشباب حول العالم تطلعاتهم ويسعون فيها لتحقيق أحلامهم و/أو إذا كان وكلاؤها عازفين عن دعم الأشكال والأصوات الثقافية الجديدة أو كانوا عاجزين عن القيام بذلك . وعلى الجانب المقابل ، ينبغي أيضاً على الاتحاد الأوروبي إنشاء المزيد من برامج التبادل للشباب في كلٍ من المجالين التعليمي والثقافي . بدءاً من مستوى التعليم الأساسي داخل أوروبا الذي يجب فيه وضع بذور بناء المعرفة والوعي الأوروبي بالثقافات الأخرى .

9 . التركيز على المدن والقرى : إن الفاعلين الثقافيين الحضريين في الدول غير الأعضاء ، في المدن الكبرى والصغرى ، حريصون على التواصل مع النظراء الأوروبيين وتبادل المنافع والخدمات الثقافية معهم أو التعلم من خبراتهم ومهاراتهم . ويُعد طلب إنشاء هذه العلاقات مع المدن الأخرى قوياً بين المدن الأوروبية أيضاً حيث يمكنها مشاركة تجربة الاتحاد الأوروبي الخاصة ببرنامح “عاصمة الثقافة الأوروبية” مع باقي دول العالم .

10 . نماذج بديلة من التعلم بين الأقران العابر للحدود الوطنية : إن أشكال التعاون المستقلة المتوافق عليها قد تكون شكلاً من أشكال “التجارة الثقافية العادلة” المرغوب فيها كثيراً ويمكن أن تقدم تجربة تعلم تبادلية قيمة . ومن الممكن أن تجمع هذه الشراكات الفنانين والمديرين الثقافيين والصحفيين والكتّاب ، وغير ذلك ...

11 . الطرق البديلة لتمكين الفاعلين الثقافيين المحليين : على الاتحاد الأوروبي السعي لوضع أساليب جديدة للتعاون بين المنظمات الثقافية المستقرة و/أو المؤسسات والفاعلين المحليين في الدول غير الأعضاء .

12 . المراقبة والتقييم وهما يتطلبان أيضاً "ثقافة" جديدة، إذا جاز التعبير، فيما يتعلق بالقياس والتقييم المعتمد على العلامات المرجعية . فقد فشلت العديد من المبادرات المؤسسية نتيجة لنقص هذه الأدوات والتي من خلالها يمكن تحديد العقبات والتوجهات الخاطئة . وهذا الأمر ينطبق على مجال العلاقات الثقافية الدولية كما ينطبق على أي مجال آخر .

ويشير التقرير أيضاً إلى ضرورة اختبار هذه التوصيات بتصميم وإطلاق عدد محدد من المشروعات الرائدة خلال العام 2014 . وبناءً على ذلك يقدم التقرير خطوطاً عريضة توضيحية للمشروعات الممكنة في المجالات التالية : ورش عمل مشتركة لتنمية الإستراتيجيات الثقافية، وبرنامج مشترك للترجمة، وإنشاء "مراكز إبداعية أوروبية" في الأسواق الاقتصادية الناشئة، وتنمية الأعمال واستيراد المهارات في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، وبرنامج ربط شبكي بين أصحاب الأعمال المبدعين من الشباب، والتدريب في مجال الإدارة الثقافية، والتعاون بين المدن، وإنشاء أداة معلومات على الإنترنت لدعم العلاقات الثقافية، خطة منظمة جيداً لعقد مهرجانات أفلام الاتحاد الأوروبي، وأخيراً وضع مؤشر كمي لعلاقات الاتحاد الأوروبي الثقافية .

ويقترح التقرير أنه بحلول 2017/2018، يجب أن يتم تقييم هذه المشروعات ووضع تقرير بشأنها، وذلك لتقديم مجموعة ثانية من التوصيات الخاضعة للمراجعة . ويجب أن تتزامن هذه المرحلة من التقييم مع عمليات سياسة الاتحاد الأوروبي الأخرى بما في ذلك مراجعة التوقعات المالية في نصف المدة . ويتطلب الأمر الاستعانة بخبرات العديد من الشركاء على مستوى الاتحاد الأوروبي، لا سيما خبرات الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، من خلال العمل في شراكة وثيقة مع دوائر اللجان وخاصة تلك المسؤولة عن الثقافة، ووفود الاتحاد الأوروبي، وأيضاً مع الدول الأعضاء

والمنظمات والشبكات الثقافية الراضة الموجودة بها مثل المعاهد الثقافية الوطنية في الاتحاد الأوروبي .

ومن الممكن التعبير عن جوهر النتائج والتوصيات التي توصل إليها الاتحاد في 8 رسائل مهمة وهي :

1 . تتمتع العلاقات الثقافية بإمكانية ضخمة لتعزيز التأثير والجذب

الأوروبيين في باقي دول العالم بالإضافة إلى تعزيز الوعي ،
في أوروبا ذاتها ، بالثقافات الأخرى والقدرة على التعلم منها .

2 . هناك طلب ضخم في أوروبا وغيرها من الأماكن ، على توفير

علاقات ثقافية أوروبية أقوى وأفضل مع باقي دول العالم والتي
يمكنها أيضًا تحقيق مزيد من الرخاء والتنمية البشرية للجميع .

3 . ولكي يكون هذا الأمر ممكنًا ، يجب أن يضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية

للعلاقات الثقافية الدولية تتسم بالتماسك . ومع ذلك ، فيجب على أي
إستراتيجية مماثلة أن تدرك أن الشعوب في باقي دول العالم ليست سعيدة
تمامًا بالطريقة التي تعالج بها أوروبا هذه العلاقات في الوقت الراهن .

فهم يريدون أن يتعامل معهم الأوروبيون بطرق جديدة ، تقوم على
الاستماع ، والمشاركة ، والتخيل والإبداع معًا بدلاً من أن نسلط الضوء
بساطة على ثقافتنا الوطنية الفردية من خلال منطوق تمثيلي محض .

4 . وينبغي على أي إستراتيجية مثالة أن تلائم المصالح والممارسات الثقافية للشباب ، والذين يزيد تواصلهم مع بعضهم البعض ويشكلون مجتمعات تقوم على الاهتمامات المشتركة وينخرطون في علاقات عابرة للحدود الوطنية من خلال الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي .

5 . لقد باتت مؤسسات الاتحاد الأوروبي ووكالات العلاقات الثقافية الوطنية والمجتمع المدني الثقافي في حاجة للعمل معاً من أجل وضع إستراتيجية تكون مستعرضة ويمكن "الانضمام إليها" عبر القطاعات المختلفة على السواء ، وأيضاً أن تنظر بعين الاعتبار للأفكار والمثل العليا الخاصة بالمواطنة الثقافية العالمية : المعاملة بالمثل ، و التبادلية والمسؤولية المشتركة .

6 . تحتاج هذه الإستراتيجية للإرادة والالتزام السياسيين . كما ينبغي أن تغطي بالتمويل الكافي تحت ميزانية الاتحاد الأوروبي . وينبغي أن يتولى الاختصاصيون الثقافيون تطبيقها في المقام الأول .

7 . يجب إطلاق مجموعة من المشروعات النموذجية الأولية والرائدة على الفور من أجل الإعلان عن الإستراتيجية وبدء تنفيذها . وينبغي أن تبدأ المشروعات المحددة عملية تغيير تحويلي في طريقة تصور وتنفيذ العلاقات الثقافية الدولية لأوروبا .

8 . ينبغي أن تحدد الإستراتيجية الأهداف والأولويات الواضحة والنتائج الواقعية . وفي نفس الوقت ، نظراً لأن الآثار المستدامة في العلاقات الثقافية

الخارجية يتعذر تحقيقها سريعاً ، فينبغي تصورها وتصميمها للأجل الطويل .

وبإيجاز ، يكشف التقرير عن الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الثقافة في عالم القرن الحادي والعشرين سريع التغيُّر متعدد الأقطاب . وقد يكون الإخفاق في تحقيق أقصى حد من الانتفاع بهذه الإمكانيات في الوقت الراهن فرصة ضخمة أضاعتها أوروبا .

